على موقف هذا الحزب منذ سنة ١٩٧٧، حيث بادرت جبهة فلسطين النرويجية للتضامن إلى فتح الحوار مع هذا الحزب حول القضية الفلسطينية. وقد تبين من خلال المداولات بين الطرفين اختلاف في مواقف كل من قيادة هذا الحزب التي أبدت تحفظاً ازاء القضية الفلسطينية، وقاعدة الحزب التي مارست ضغطاً على القيادة آنذاك لصالح دعم منظمة التحرير الفلسطينية. وقد توجت هذه الجهود بقرارات ايجابية لصالح النضال الفلسطيني خرج بها مؤتمر الحزب المنعقد سنة ١٩٧٧، والذي أدرج القضية الفلسطينية في جدول أعماله باعتبارها اولى القضايا الدولية التي سيناقشها المؤتمر في جلساته. وقد خرج المؤتمر بقرارات، تبنى الحزب، استناداً إليها، سياسة الدعم الكامل للنضال الفلسطيني من أجل اقامة دولة ديمقراطية علمانية على كل الأرض الفلسطينية. أما بالنسبة لحزب العمال الشيوعي النرويجي، فإن هذا الحزب كان عملياً المبادر الأول، في أوائل السبعينات إلى تشكيل لجنة فلسطين التضامنية. غير أن هذا الحزب غلّب في سياسته نهجاً متزمتاً ازاء العديد من القضايا الدولية، تمشياً مع السياسة الصينية التي تبناها الحزب، مما انعكس سلباً على لجان التضامن مع عدد من حركات التحرر الوطني؛ إذ اسفر ذلك كله عن انشقاق في هذه اللجان ومن بينها لجنة فلسطين، نظراً لأن غالبية الأعضاء رفضت الانصياع لهذه السياسة التي ترى في العداء للسوفيات أساساً لكل نشاطاتها.

أما المجموعة الثانية، وهي القوى اليمينية، فتضم كلاً من حزب المحافظين والحزب الليبرالي والحزب المسيحي وحزب الوسط ومنهم **حزب العمل الحاكم**. وقد تفاوتت مواقف هذه الأحزاب من حيث مدى دعمها لاسرائيل والحركة الصهيونية. وتمايزت، من جانب آخر، وجهات النظر في الحياة الداخلية لبعض هذه الأحزاب ازاء القضية الفلسطينية، فحزب المحافظين مثلاً، الذي يتعاطف كلية مع اسرائيل، طرأ على موقفه شيء من التطور؛ إذ يرى بعض الأعضاء فيه، حالياً، ومن بينهم أعضاء في البرلمان، ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. غير أن عدد هؤلاء ومدى تأثيرهم في عموم سياسة الحزب ضئيل، كما أنه لا يوجد دافع مبدئي أو أيديولوجي وراء تغير مواقف اولئك الأفراد من الحزب، سوى أن المصالح التجارية لفئة من البرجوازية النرويجية، تطلبت شيئاً من الليونة في الموقف من العرب؛ وبالتالي، أدركت هذه الفئة أن القضية الفلسطينية هي احدى القنوات لتحسين العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية.

وفيما يتعلق بموقف حزب الوسط، فإن هذا الحزب قد طوّر موقفه، عموماً، من دعم قاطع لاسرائيل والصهيونية إلى موقف يرى في منظمة التحرير ممثلاً لأوسع قطاعات الشعب الفلسطيني، ولهذا ينبغي اشراكها في أية مفاوضات محتملة. ويرى هذا الحزب أيضاً أن على اسرائيل الانسحاب إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧، وانه ينبغي حصول الفلسطينيين على دولة لهم في الضفة والقطاع. لكنه بنفس الوقت يؤكد على ضرورة وجود حدود دفاعية وآمنة لاسرائيل؛ غير أن هذا الحزب لم يبذل أي جهد يذكر لدفع القضايا المستجدة إلى الامام في اوساط الرأي العام النرويجي.

أما مواقف الحزب الليبرالي من القضية الفلسطينية فتتشابه مع الموقف الرسمي لحزب الوسط. لكن موقف الحزب الليبرالي أكثر وضوحاً، ولديه قرار مؤتمر ينص على ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وانشاء دولة فلسطينية. والفارق الهام بين الحزبين، الليبرالي والوسط، هو أن الحزب الليبرالي طرح موقفه هذا رسمياً من خلال مؤتمره؛ بينما اقتصر موقف حزب الوسط على بعض الأفراد، ودوائر ضيقة من الكادر الحزبي.

من جانب آخر، تعتبر مواقف كل من الحزبين، عملياً، أكثر تقدماً من موقف حزب العمل الحاكم، فهو لا يتحدث في برامجه إلا عن حدود آمنة لاسرائيل، مما يعطي لقيادة هذا الحزب هامشاً أوسع للمناورة في صالح اسرائيل، متسلحة بواقع أن برامج الحزب لا تتضمن شيئاً عن القضية الفلسطينية. إلّا ان الحزب، في مؤتمره الأخير (أوائل نيسان - ابريل ١٩٨١)، وبضغط من تنظيم شبيبته، اتخذ، وللمرة الأولى، قرارات سياسية بشأن القضية الفلسطينية، فُسّرت على انها تطور ايجابي في موقف الحزب من منظمة التحرير الفلسطينية وقضية فلسطين عموماً، إذ تضمنت القرارات إشارة إلى أهمية إجراء اتصالات